16 عاماً من العطاء المتواصل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

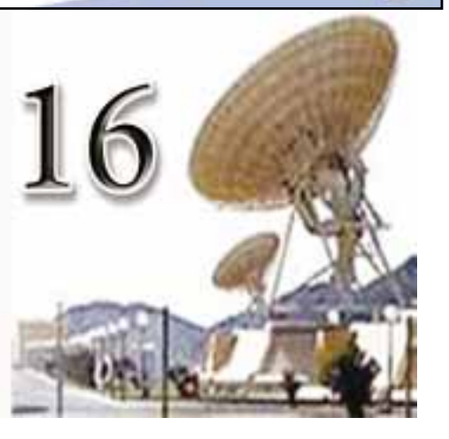

حرصت الحكومة من قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ٩٠ على تنمية خدمات الاتصالات

مشروع رئيس الجمهورية اقتناء الحاسوب للمواطنين لتعميم الفائدة لافراد الأسرة

لمواكبة التحولات الكبيرة التي يعيشها العالم في ظل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات ، ولان هذا القطاع يلعب دوراً حيوياً في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتنموية ، فانه يتصل بالعديد من الأنشطة الادارية والخدمية والمالية المختلفة. وقد حرصت القيادة السياسية بزعامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على اعطاء اهتمام كبير بهذا القطاع للنهوض به والارتقاء بمستوى خدماته وتوسيعها وتعميمها في أوساط المجتمع اليمني ، والعمل على تمكين بلادنا من مواجهة التحديات التي يفرضها التطور الهائل والسريع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات .

اعداد/ فريد محسن

قطاع الاتصالات ومواكبة التطورات

وقد حرصت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات منذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ٩٠م على صياغة الجوانب الهيكلية والقانونية والتشريعية للنهوض بقطاع الاتصالات بما يتواءم والتطلعات المستقبلية ، والتي يمكن بلورتها في مراجعة .وتعديل القوانين واللوائح التي تجعل الوزارة جهازاً تنظيمياً مستقلاً يسمح لها بتعزيز دورها كمنظم لقطاع الاتصالات ، بما في ذلك إعادة النظر في القوانين ذات الصلة بدور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومهامها .

هذه الوزارة التي تضم قطاعي الاتصالات والتقنية المعلوماتية مراجعة الأطر القانونية الحالية للتوافق ومتطلبات توسيع مشاركة القطاع الخاص ، وخلق التنافس لتحقيق زيادة كبيرة في الخطوط الهاتفية ، وكذا تشجيع القطاع الخاص وتقديم كافة التسهيلات الكفيلة باسهامه في تنمية خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال منح التراخيص لعدد من الشركات لتقديم خدمات (G S M) ، حيث اصبح هذا القطاع منافساً في تقديم الخدمة للكثير من التجمعات السكانية وتغطية مساحات شاسعة .

وعملت الوزارة من خلال اعتماد سياسة التراخيص لاكثر من شركة على خلق المنافسة بين مشغلي ومزودي الخدمات المتنوعة ، ومن هنا دخلت المؤسسة العامة للاتصالات كمزود رئيس للانترنت ورديف منافس لـ (تيليمن) وأتاحت الفرصة للراغبين في القطاع الخاص في تقديم وتزويد خدمات الانترنت ، وايضاً دراسة وضع ومستقبل الاتصالات الدولية في اليمن ، والتي ظلت لسنوات طويلة حكراً على الشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن) .

المدينة التكنولوجية

المدينة التكنولوجية هي مجتمع تقني شامل معني بتقنيات الاتصالات والمعلومات وصناعة البرمجيات واستقطاب الكفاءات المتخصصة والقادرة على تحويل افكارها الخلاقة إلى منتج ذي مردود اقتصادي ، تحتوي على عدد من المراكز والشركات المتخصصة العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتدريب وصناعة البرمجيات ، ومن أهداف المدينة توفير الموقع المناسب للقطاع الحكومي والخاص والمختلط ويضم مراكز متخصصة في التدريب وتطوير البرمجيات وتطبيقاتها ، وتجميع وتسويق أجهزة الحاسوب الآلي ، وايجاد عمل متكامل من خلال تواجد مختلف الانشطة في مكان واحد ، وتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها بين المؤسسات والهيئات واتاحتها للطلاب الباحثين عن المعرفة بدقة وباسرع وقت وللاكاديميين ، ورفع مستوى الوعي التكنولوجي في اوساط المجتمع ، ومواكبة تطورات العصر في ظل ثورة تقنية الاتصالات والمعلومات ، وايضاً استقطاب الشباب المؤهل والمبدع ودعمهم لاقامة مشاريعهم الابداعية وهذا يتم من خلال تقديم التسهيلات المتاحة لهم في المدينة ، ووضع المعايير والضوابط والمواصفات والمقاييس الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ودعم التعاون والتكامل بين مجالات التدريب وتطوير البرمجيات وتطبيقاتها ، وتشجيع المواطنين على اقتناء اجهزة الكمبيوتر والتدريب على استخدامه والاعداد والتهيئة لتحقيق الحكومة الألكترونية والانخراط في مجتمع المعلومات .

مؤسسة خاصة بمجال البرمجيات

وقد تم افتتاح المدينة من قبل فخامة رئيس الجمهورية في الخامس من يونيو ٢٠٠٢م بتكلفة اجمالية بلغت ٢ مليار و٢٣٧ مليوناً و٧٠٠ ألف ريال ، ٦٣٪ من التكلفة تمثلت في انشاء المباني والاراضي والهناجر التي كانت قائمة منذ فترات سابقة ، اضافة إلى قيمة الاراضي المقامة عليها مباني المدينة والفضاءات الخارجية ، وتمثل ١٩٪ من التكلفة قيمة الاثاث والتجهيزات الفنية للمدينة ، والبعض الاخر تم الحصول عليه كتبرعات ومساعدات و١٧٪ من اجمالي التكلفة الانفاق الفعلي المنفق من الوزارة في عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م على مشروع المدينة في مرحلته الأولى وقدرت تلك النسبة ٣٨٤ مليون ريال ، وخصصت لاعادة تأهيل وترميم المباني القديمة وإصلاح المساحات الخضراء والملحقات الخارجية وغيرها . ومن الاهداف ايضاً تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بانشاء المؤسسات الخاصة في مجال البرمجيات والاتصالات .

بوابة الانترنت

لقد عملت الوزارة على فتح بوابة رئيسة للانترنت بهدف تقديم كل التسهيلات التي تربط مزودي خدمة الانترنت في اليمن بشبكة المعلومات العالمية بسعة كبيرة وسرعات عالية دون تقطعات ، وهذه الخدمة تعني بوابة عبور لليمن إلى شبكة الانترنت العالمية ، حيث بدأت بتقديم الخدمة بسعة ((M B I S 12 للهبوط و(M B I S4) للصعود ، وكان بدء التشغيل الفعلي لخدمة الانترنت في ٦ إبريل ٢٠٠٢م ، وتم تدشين الخدمة بـ (٨) نقاط تواجد وارتفع العدد إلى (١٣) نقطة وبسعة قدرها (٣٠) ألف خط مستخدم حتى ٢٠٠٥م ومن ثم توسع ، وحرصت الوزارة والمؤسسة على اتساع قاعدة المستفيدين من الامكانات الهائلة التي توفرها الشبكة العالمية من خلال تقديم الانترنت لكافة الافراد والمؤسسات ومراكز البحث العلمي والمدارس والجامعات بمميزات طيبة ورسوم رمزية ، واصبح تصفح الانترنت متاحاً لكافة شرائح المجتمع بجودة وسرعة عاليتين .

وتم انشاء نادٍ للانترنت في المدينة ليحقق هدفاً رئيساً لتعليم الشباب طرق الاستفادة من الانترنت من خلال تنظيم واقامة الدورات التدريبية للمستخدمين من منتسبي الوزارات والجامعات وطلاب المدارس لتعريفهم بايجابيات التعامل مع الانترنت ، وهناك مستويات للمبتدئين والمتوسطين وللمحترفين وكل ذلك لاكتساب المهارات المتطورة في التعامل مع الشبكة العالمية ، بالاضافة إلى اتاحة الخدمة للراغبين باستخدام الانترنت في النادي برسوم رمزية .

مشروع الرئيس للحاسوب

في عام ٢٠٠٢م تم الاعلان عن مشروع فخامة رئيس الجمهورية لتعميم الحاسوب الآلي في اوساط لمجتمع ، من خلال توزيعه على المواطنين وخاصة شريحة الشباب والطلاب والموظفين ممن يرغبون في اقتناء هذه الاجهزة باسعار معقولة وشروط ميسرة وباقساط شهرية ،وكان الهدف من هذا المشروع مساعدة محدودي الدخل على اقتناء الحاسوب المنزلي لتعميم الفائدة على جميع افراد الأسرة وتحقيق ذلك بأقل كلفة ممكنة ، وتم تحديد ثلاث مراحل لتنفيذ هذا المشروع الذي اسهم إلى حد كبير في ردم الفجوة الرقمية واللحاق بالركب الحضاري لمجتمع المعرفة والمعلوماتية ، ونفذت المرحلة خلال ٢٠٠٣م حتى ٢٠٠٥م وتضمنت توزيع ٢٢ ألفاً و٥٧٢ جهاز حاسوب بقيمة تقدر بنحو اكثر من ١١ مليون دولار ، والمرحلة الثانية خلال الاعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م و٢٠٠٨م وتهدف إلى توزيع ٤٤ ألفاً و٦٥٥ جهازاً بقيمة اكثر من ٢٢ مليون دولار ، فيما حدد تنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة من مشروع الرئيس خلال عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م ، بحيث يكون عدد اجهزة الحاسوب التي سيتم توزيعها في هذه المرحلة ١٣٤ ألف و٥٨٨ جهازاً وذلك بقيمة تقدر بأكثر من ١٧ مليون دولار ، وسيكون اجمالي عدد اجهزة الحاسوب التي سيتم توزيعها في اطار المشروع الذي سينفذ على ثلاث مراحل فترتها ٨ سنوات ١٠١ ألف و٨١٥ جهازاً بتكلفة تقدر بأكثر من ٥٠ مليون دولار .

ولتسهيل اقتناء الحاسوب للمواطنين ، هناك توجهات تقوم بتنفيذها من خلال اعفاء اجهزة الحاسوب من الرسوم الجمركية وتقديم خدمة الانترنت مجاناً ، والاشراف على تنفيذ البرنامج الوطني لتقنية المعلومات ودعم برامج الحكومة الالكترونية لرفع كفاءة الاجهزة الحكومية وتطوير وتوسيع شبكة تراسل المعطيات والانترنت لاستيعاب احتياجات مختلف الجهات الحكومية ونشر خدماتها في عموم المحافظات .

وتوسعة وتحديث البنية التحتية للاتصالات والتركيز على الاتصالات الريفية ورفع سعة الشبكة إلى ٣ملايين خط في عام ٢٠٠٩م ، وانشاء مدن مماثلة في بعض المحافظات بهدف تهيئة البنية المناسبة لتعميم تقنية المعلومات وخلق فرص عمل وتطوير وتوسيع شبكة المعلومات البريدية في مناطق الجمهورية وربطها بالشبكة البريدية العالمية .

خدمات الاتصالات

ظلت خدمات الاتصالات الهاتفية بالنسبة للمناطق الريفية محصورة وخاصة ما قبل الوحدة اليمنية ، ولم تغط هذه الخدمات سوى نسبة ضئيلة جداً ، وبعد تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ٩٠م اهتمت وزارة الاتصالات بهذا الجانب وبذلت جهوداً مضنية في سبيل ايصال الخدمة الهاتفية إلى مختلف المناطق الريفية ، وكان للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ان استخدمت في بداية الأمر أنظمة اتصالات ريفية تماثلية من شركة (ITALTEL) الايطالية و ((S R T الكندية ، واعتمدت في ذلك على تغذية هذه الأنظمة بالطاقة الشمسية ،ونظراً للطبيعة الجغرافية والعوائق الجبلية الحاجبة للرؤية وتشتت التجمعات السكانية وتباعد البعض منها ، ومما يؤدي إلى تكاليف ومبالغ خيالية لايصال الخدمة الهاتفية إلى هذه التجمعات ، فإن المؤسسة حرصت على ادخال انظمة اتصالات لاسلكية حديثة ومتنوعة بهدف تغطية معظم مناطق محافظات الجمهورية بكلفة منخفضة وسرعة كبيرة كأنظمة كبائن الألياف الضوئية (١٠٠٠ ـ U MC) من شركة (AFC) الامريكية وانظمة (Honet) الصينية ، وانظمة الهاتف اللاسلكي الثابت من شركات (سيمنس) الالمانية و(انتراكوم) اليونانية و (مونتورولا) و (١٣) الامريكيتين ، بالاضافة إلى أن الحكومة حصلت على برنامج مساعدة من الحكومة اليابانية لغرض تطوير الاتصالات في الريف ، وفي ضوء ذلك تم تركيب أنظمة اتصالات ريفية راديو رقمية بتقنية (TDMA) من شركة (NEC) ونتيجة ضعف التغطية في الريف ، فقد تم التركيز على توسيع الخدمة الهاتفية وضرورة ايصالها إلى اكبر الشرائح في تلك المناطق ، وبدأ تنفيذ مشروع توسعة الاتصالات الريفية بسعة (١١٥) ألف خط وخلال الفترة من ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٤م تم تركيب (٨٥) ألف خط من مشروع توسعة الاتصالات الريفية وبنسبة ٧٣ .٩١٪ من اجمالي سعة المشروع ، وفي ديسمبر ٢٠٠٤م وصل العمل إلى مراحله النهائية ،وتم خفض رسوم ادخال الهاتف للمواطنين ،وتخفيض رسوم خدمات الهاتف وتعرفة رسوم المكالمات ايام العطل والاجازات الرسمية تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية .

الخدمة البريدية

خلال ١٦ عاماً ومنذ تحقيق اعادة الوطن في ٢٢ مايو ٩٠م تواصلت عمليات التحديث والتطوير للخدمات البريدية ، وادخال تطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات في الخدمة البريدية ، وتم تنفيذ عدد من المشاريع الهامة ،وشهدت الهيئة العامة والتوفير البريدي تحولات نوعية تمثلت في التوسع وتحسين المكاتب البريدية في عموم المحافظات ، وتأثيث واعادة تجهيز مكاتب البريد وتوفير كافة التجهيزات لمواجهة المتطلبات لادارة الانشطة المتزايدة وابراز المكاتب واظهارها على نحو راق . فيما دشنت في العام الحالي ٢٠٠٦ خدمة الصراف الآلي للمشتركين والمستفيدين منها في المناطق والمحافظات كافة وبالاخص المتقاعدين الذين يتسلمون معاشاتهم منها وارتفعت خدمات البريد إلى أكثر من (٥٥) ألف مشترك ، منهم مستفيدي الرعاية الاجتماعية الخاصة وفئات العسكريين والمدنيين والمتقاعدين .

الحكومة الألكترونية

أقر مجلس أمناء المعهد العام للاتصالات مشروع التعليم عن بعد ، حيث وقع المعهد وشركة الاتصالات الاردنية اتفاقية لتنفيذ المشروع وتدريب الكوادر اليمنية ،وقد تم تنفيذ البرنامج التدريبي للمشروع خلال ٦ أسابيع في عام ٢٠٠٥م وتولى خبراء مختصون من الأردن الشقيق تدريب كوادر المعهد على ثلاثة برامج تدريبية فريق اكاديمي وفني ، واخر في ادارة النظام وتضمن هذا البرنامج الذي اقيم في مدينة التكنولوجيا والاتصالات العاملين في المؤسسة العامة للاتصالات والقطاع الخاص والحكومي وذلك في اطار التوجه نحو تطبيق الحكومة الالكترونية والتي تسعى الوزارة من خلالها إلى تطوير اداء المعهد ومواكبة عصر التقنية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها عبر دعم المهارات والكفاءات الوظيفية ورفدها بما هو متطور وحديث في هذا المجال وايضاً الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتطورة في الولوج إلى مجتمع المعلومات وتطبيق الفجوة الرقمية .

توزيع ٤٤ ألفاً و٥٥ جهاز كمبيوتر حتى ٢٠٠٨م و١٣٤ ألفاً و٥٨٨ خلال عامي ٢٠٠٩ /٢٠١٠م

مكاتب بريدية جديدة

وفي اطار الاحتفالات بالعيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية ٢٢ مايو تدشن الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي افتتاح (٢٩) مكتباً بريدياً بمبلغ (٥٦٣) مليوناً و(٦٧٥) ألف ريال ، ووضع حجر الاساس لـ ٢٤ مكتباً بريدياً بتكلفة (٥٥) مليوناً و٩٩٠ ألف ريال ، وتتوزع هذه المشاريع على عدد من المحافظات منها افتتاح (٥) مكاتب بريدية بتكلفة ٩٢ مليوناً و٢٠٩ آلاف ريال ووضع حجر الاساس لـ ٣ مكاتب بتكلفة ٥٥ مليون و٣٣٥ ألف ريال، فيما سيتم افتتاح مكتبي بريد في امانة العاصمة بتكلفة ٣٩ مليوناً و٧٨٥ ألف ريال ، ووضع حجر الاساس لـ ٩ مكاتب بمبلغ ٢٩٣ مليوناً و١٩٥ ألف ريال ، بينما ستشهد محافظة حضرموت افتتاح ٣ مكاتب بتكلفة ٥٠ مليوناً و٨٧٢ ألف ريال ،وسوف يفتتح مكتب بريد واحد في محافظة ذمار بمبلغ ١٧ مليوناً و٥٦١ ألف ريال ووضع حجر الاساس لمكتب بريد واحد بتكلفة ١٨ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال ، في حين تحظى محافظة تعز بافتتاح ٣ مكاتب بريدية بتكلفة ٥٦ مليوناً و٨٢٠ ألف ريال ووضع حجر الاساس لـ٣ مكاتب بتكلفة ٧٥ مليوناً و١٦٩ ألف ريال وافتتاح مكتبي بريد بتكلفة ٨٣ مليوناً و٣٦٤ ألف ريال في محافظة إب ، ووضع حجر الاساس لمكتب بريد واحد بتكلفة ٢٧ مليوناً و٤٤ ألف ريال ، كما ستقوم الهيئة بافتتاح مكتب بريد بمحافظة لحج بتكلفة ٣٧ مليوناً و٥٢٨ ألف ريال ووضع حجر الاساس لمكتب بريد واحد بمبلغ ١٨ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال ، ومكتب بريد بتكلفة ١٧ مليوناً و٥٦١ ألف ريال سيفتتح في م/ ذمار ، ووضع حجر الاساس لمكتب بريد بتكلفة ١٨ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال .

وبمناسبة احتفالات شعبنا بالذكرى السادس عشر لعيد الجمهورية اليمنية سوف تقوم الهيئة بافتتاح مكتبي بريد بمحافظة عمران بتكلفة ٤٧ مليوناً و١٨٣ ألف ريال ، ووضع حجر الاساس لمكتب بريد بمبلغ ٢٥ مليوناً و٣٦٣ ألف ريال ، وفي محافظة أبين افتتاح مكتب بريد بتكلفة ١٥ مليوناً و(١٥٠) ألف ريال ، وفي محافظة الضالع مكتب بريد بتكلفة ١٩ مليوناً و١٥٣ ألف ريال ، بالاضافة إلى ذلك سيتم وضع حجر الاساس لـ ٣ مكاتب بريدية بمحافظة شبوة بتكلفة ٤١ مليوناً و٩٥٠ ألف ريال وآخر في الجوف بتكلفة ١٧ مليوناً و ٨٤١ ألف ريال ، ومكتب واحد

افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من مكاتب البريد في عدد من محافظات الجمهورية خلال الاحتفالات بعيد الوحدة

الانترنت والحاسوب في اليمن (أهم المؤشرات)

تشير المعطيات إلى أن الاهتمام الفعلي بالأنظمة المعلوماتية الحديثة واستخداماتها في اليمن لم يبدأ إلا في عقد التسعينات من القرن المنصرم.ونتيجة لذلك إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وغيرها فقد ظل انتشار أجهزة الحاسوب في اليمن محدوداً ومتدنياً حتى وقت قريب بحيث أُعتبرت اليمن من بين دول العالم التي يقل فيها انتشار الحاسوب والإنترنت إلا أن الاهتمام الواضح للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزراء بهذا المجال الهام والحيوي والتوجهات الجديدة لقيادة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسة العامة للاتصالات والتي جاءت مترجمة لهذا الاهتمام من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الضخمة وكذا الإجراءات المتعلقة بنشر الوعي التكنولوجي وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات المرتبطة بتقنية المعلومات لجميع أفراد المجتمع كل ذلك كان له الأثر الواضح في نمو الوعي التكنولوجي في أوساط المجتمع فقد أخذ الشارع اليمني يشهد بعض التحول على صعيد استخدامات الحاسوب وشبكة الإنترنت والذي يظهر جلياً في المؤشرات الإحصائية التالية :-

نسبة انتشار مشتركي الإنترنت في العام ٢٠٠٠م بلغت قرابة ٣,٥١ لكل عشرة آلاف نسمة وكذلك الحال بالنسبة للأمية المعلوماتية.

بحسب تقديرات عام ٢٠٠١م فإن عدد القادرين على استخدام الحاسوب إلى إجمالي السكان يصل إلى ١,٥٤ ٪.

ارتفعت نسبة المشتركين في الإنترنت بحلول منتصف عام ٢٠٠٢م لتصل إلى ٤,٧ لكل عشرة آلاف نسمة.

كانت مؤشرات كثافة الحاسوب في عام ٢٠٠٠م بنحو ٠,٢ جهاز لكل ١٠٠ نسمة.

بلغ عدد أجهزة الحاسوب في العام ٢٠٠٠م عدد ٣٦٦٠٠ جهاز وبمتوسط جهاز واحد لكل ٥٠٠ مواطن.

ارتفعت نسبة كثافة الحاسوب في عامي ٢٠٠١و٢٠٠٢م إلى (٠,٦٤)، (٠,٨٢) جهاز لكل ١٠٠ نسمة على التوالي :

قُدر عدد أجهزة الحاسوب في المنازل بنحو ١٢ ألف جهاز في العام ٢٠٠٢م..

كما أشارت الإحصاءات في نفس العام إلى أن تقديرات عدد أجهزة الحاسوب في البلد تصل إلى ١٤٠ ألف جهاز..

بلغ معدل استخدام الانترنت في نهاية عام ٢٠٠٢م ما نسبته ٨ لكل ١٠,٠٠٠ نسمة.

بلغ عدد المواقع اليمنية على الانترنت ٢١٤ موقع في نهاية عام ٢٠٠٢م منها ١٨ حكومية و١٥ إخبارية و٢٤ منظمات وسفارات و٣١ سياحة وسفر و٩١ شركات خاصة و٢٣ تعليمية تربوية و٦ بنوك وشركات تأمين و٨ منتديات وخدمات.

ولقد كان للمشروعات التي تم إنجازها في إطار مدينة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات أن أسهمت إلى حد ما في زيادة استخدامات أنظمة تقنية المعلومات.بحيث بلغ عدد المشتركين في شبكة الإنترنت " يمنت " حتى منتصف عام ٢٠٠٣م من الموظفين وغيرهم ١٢ ألفاً و٦٦٩ مشتركاً ..

واقع استخدام الحاسوب في اليمن

في مسح قام به المركز الوطني للمعلومات أستهدف دراسة واقع استخدام الحاسوب الشخصي لدى الأفراد بحيث تم اختيار عينة تتألف من ١٠٠٠ فرد أجاب على الاستبيان ٨٤١ فرد ، وأظهرت نتائج المسح عدد من المؤشرات التي جاءت على النحو التالي:

بلغ عدد المستخدمين للحاسوب في المنازل (٣٩٦) مستخدم من بين (٨٤١) مستخدم شملتهم الدراسة وتركز اغلبهم في حملة البكالوريوس.

الفئة الغالبة استخداماً للحواسيب في العينة هي فئة الذكور بنسبة (٧٦,٠٣)٪ مقابل ٢٣,٩٧٪ للإناث.

الفئة الغالبة استخداما للحواسيب هم من حملة البكالوريوس وبنسبة (٥٠,٢)٪.

الفئة العمرية الأكثر استخداما للحواسيب (٢١-٢٥) سنة بنسبة ٣٠,٩٩٪ تليها الفئة العمرية (٢٦-٣٠) بنسبة ٣٠,٧٥٪، ثم الفئة (٣١-٣٥) بنسبة ١٤,٥٣٪ ، وتتوزع بقية النسبة على الفئات الأخرى بنسب متفاوتة.

وفيما يتعلق بمكان استخدام الحاسوب فقد جاءت أماكن العمل والدراسة في المرتبة الأولى بنسبة (٤٧,٦٦)٪، تلها الاستخدام في المنازل (٢٩,٠٦)٪، ثم في أماكن أخرى بنسبة (٢٣,٢٨)٪.

بلغ عدد المستخدمين في المنازل (٣٩٦) مستخدم من بين (٨٤١) مستخدم شملتهم الدراسة وتركز اغلبهم في حملة البكالوريوس.

وقد كان استخدام الحاسوب في المنزل لأغراض تعليمية هو السبب الأكبر (٣٦,١٧)٪، تلاهُ تنفيذ مهام مرتبطة بالعمل بنسبة (٣٠,٣٣)٪ ، ثم لأغراض ثقافية وترفيهية (٣٣,٥٠)٪.

وتركزت أهم أسباب عدم امتلاك حاسوب في المنزل بعامل الإمكانيات المادية (٨٢,٠٦)٪.

أما فيما يتعلق باستخدام الانترنت فقد بلغ من يستخدمونها (٥٥٦) مستخدم من إجمالي العينة المشمولة بالمسح، أغلبهم من الذكور (٤٥٧) مستخدم ، أما الإناث قد كان عددهن (٩٩) مستخدم.

ابرز مجالات الاستفادة من الانترنت هي على التوالي (البحث عن بيانات ومعلومات لغرض الدراسة والبحث العلمي ، وخدمة أغراض العمل ، التسلية والترفيه ، المراسلات).

وبالنسبة لكيفية الاستخدام الشخصي للانترنت فقد كانت النسبة الأكبر في مراكز تقديم خدمة الانترنت، تلاها من خلال اشتراك خاص بجهة العمل/الدراسة ، ثم من خلال الاشتراك الشخصي ، وكان معدل الاستخدام الشخصي للانترنت (ساعة واحدة) يومياً بين كل المستخدمين.

أهم أسباب عدم استخدام الانترنت، الإمكانيات المادية (٥١,١)٪، ثم عدم القدرة على استخدام الانترنت (٢٨,٨٥)٪، وأخيرا عدم وجود حاجة لاستخدام الانترنت (٢٠,٠٥)٪.

نسبة القادرين على استخدام الحاسوب في العام ٢٠٠٢م أقل من ٢٪ من إجمالي عدد السكان في الجمهورية اليمنية.

عدد العاملين في قطاع المعلومات ٢٥ ألفاً و٥٠٠ شخص بالإضافة إلى المتخصصين في المجالات المعلوماتية والذين بلغ عددهم في نفس الفترة ثمانية آلاف شخص يحملون مؤهلات (دبلوم ثانوي فأعلى).

? في عملية حصر لأجهزة الحاسوب وشبكات المعلومات وملحقاتها قام بها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في ٦٥٦ وحدة من الوحدات الرسمية التابعة لرقابته في مختلف المحافظات تبين أن إجمالي عدد أجهزة الحاسوب في هذه الوحدات في عام ٢٠٠٢م يبلغ ١٢ ألفاً و٣٤ جهازاً منها ٩٩٦٨ جهازاً مستخدماً و٢٠٦٦ جهازاً غير مستخدمة.. في حين كانت هناك ٥٦٩٠ طابعة و١٧١ شبكة حاسوب و٣٥٥ مزودات لشبكة servers و٤٣٥ عدد المجمعات المركزية hubs و٢١٩ عدد المحولات switches و٣٦ عدد الموجهات Routers .ووفقاً لعملية الحصر فإن أجهزة الحاسوب توزعت بين الوحدات على نحو بين أن عدد الأجهزة في وحدات القطاع الاقتصادي ٢٧٧٩ جهازاً مستخدماً و٣٣٩ غير مستخدم وفي وحدات القطاع الإداري كانت هناك ٣١٣٥ جهازا مستخدماً و١٢٢٣ جهاز غير مستخدم وفي قطاع الوحدات ٤٠٥٤ جهازاً مستخدماً و٤٩٤ غير مستخدم.

22 مايو التنمية الشاملة هدفنا الرئيسي في كل المراحل والوسيلة المثلى لصنع المستقبل الأفضل